

الكويت في معركة مصيرية للابتعاد عن الاقتصاد الريعي

الحكومة تواصل تسهيل الأصول السيادية لمواجهة تقلص الإيرادات



الظروف لم تعد تسمح بتأجيل الإصلاحات

أجيال المستقبل هو سترة نجاة ولكن ليس لدينا قارب ياخذنا إلى الشاطئ، وليس لدينا رؤية.. نحن بحاجة إلى إعادة هيكلة اقتصادنا والابتعاد عن دولة الرفاهية..
وتتعاظم الكويت مثل جيرانها مع ضغوط مزدوجة من كوفيد - 19 وانخفاض أسعار النفط. لكن خلافات سياسية داخلية دفعت المشرعين لرفض مقترحات للاقتراض من الأسواق الدولية لتغطية العجز المالي، وقد كان آخر مرة تم فيها إصدار سندات دولية في العام 2017.

كما عارض البرلمان أي تلميح لخفض الإنفاق، قائلين إنه يجب على الحكومة الحد من الهدر والفساد قبل تحميل العبء على الكويتيين أو اللجوء إلى الديون.

ولا يمكن المساس باحتياطات صندوق الأجيال القادمة دون تسريعات يصادق عليها البرلمان، وفكرة الانغماس في السحب من المخزونات لا تحظى بشعبية على الإطلاق.

وأقر البرلمان بالفعل بالموافقة على الاقتراض المأضي يعني الحكومة من تحويل 10 في المئة من الإيرادات المعتادة إلى صندوق الأجيال القادمة خلال سنوات العجز، ولكن الأمر لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، وبالتالي فإن تنويع الاقتصاد أمر لا مفر منه ومهما كانت التكاليف.

ورجح محلو مؤسسة كابيتال إيكونوميكس في مذكرة بحثية تم نشرها في وقت سابق هذا الأسبوع نمو الاقتصاد الكويتي بواقع 2.2 في المئة هذا العام، انخفاضاً من 2.5 في المئة في تقديرات سابقة.

واحدة من أغنى دول العالم أمام خيارات قليلة لتنفيذ التزاماتها.
وقال المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه لأنه غير مخول للتصريح لوسائل الإعلام، إن "الأصول تشمل حصصاً في بيت التمويل الكويتي وشركة الاتصالات زين".

كما تم تحويل مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة من خزينة الحكومة إلى صندوق الأجيال القادمة، الذي تبلغ قيمته 600 مليار دولار، والذي يهدف إلى حماية ثروة الدولة الخليجية لفترة ما بعد النفط.

وعلى الرغم من أن الكويت تتمتع بواحد من أعلى معدلات دخل الفرد في العالم، لكن سنوات انخفاض أسعار النفط أجبرت الحكومة على استنزاف احتياطاتها النقدية في حين منعتها المواجهة السياسية المتفاقمة من الاقتراض.

وفي محاولة بائسة لتوفير السيولة، بدأت الحكومة في مفاوضات أفضل أصولها مع صندوق الأجيال القادمة، العام الماضي، ولكن مع تلك التي اختفت الآن، ليس من الواضح كيف ستغطي عجز الميزانية الثامن على التوالي، والمتوقع أن يبلغ 12 مليار دينار (39.6 مليار دولار) للسنة المالية، التي تبدأ في أبريل المقبل.

ويرى نواف العبدالجادر، أستاذ إدارة الأعمال بجامعة الكويت، أن ما يحصل اليوم "أزمة قورية للغاية الآن، وليست أزمة طويلة الأمد كما كانت من قبل".
وانتقد عبدالجادر سياسة الحكومة في معالجة الأزمة. وقال إن "صندوق

ميزانياتها، وهو ما يعود إلى أسباب منها أوضاع السوق المواتية بالنسبة للمقترضين في المنطقة وفي الأسواق الناشئة.

ولا يبدو أن الجدارة الائتمانية للكويت في وضع سيء، فقد قال أزور "لا أعتقد أنهم سيجدون (الكويتيون) صعوبة في الوصول إلى السوق، إن ما يحتاجون للتعامل معه في هذه المرحلة مسألة تشريعية لا أكثر".

وفي دليل على مدى الصعوبات، خفضت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية الأربعاء الماضي، النظرة المستقبلية للكويت إلى سلبية من مستقرة. وقالت إنها تتوقع مخاطر على صعيد السيولة في الأجل القريب مرتبطة بصندوق خزانة الدولة.

وتشير التقديرات الرسمية الكويتية إلى أن عجز الموازنة في السنة المالية 2021-2022، سيبلغ 12.1 مليار دينار (39.98 مليار دولار) وهو ما يقل بـ 13.8 في المئة عن العجز المتوقع في موازنة السنة المالية الحالية، التي تنتهي في 31 مارس المقبل، إذ يعود أغلب الانخفاض إلى توقعات بارتفاع أسعار النفط.

ويمثل النفط نحو 90 في المئة من إيرادات الموازنة العامة سنوياً، ومن المتوقع أن يصل الإنفاق فيها العام المالي الحالي نحو 22.5 مليار دينار (74 مليار دولار).

وكانت وكالة بلومبرغ قد نقلت عن مصدر كويتي مطلع الأربعاء الماضي، قوله إن "الحكومة حولت آخر أصولها العاملة إلى صندوق الثروة السيادية مقابل سيولة لسد عجز شهري في الميزانية قدره 3.3 مليار دولار"، مما يترك

تكشف الأوضاع المتدهورة التي تمر بها الكويت جراء تراجع عائدات الطاقة وأزمة كورونا انحسار خيارات الحكومة في معالجة الاختلالات المالية، إذا لم تتبع سياسة إصلاحية شاملة لتنويع الاقتصاد مع تجسيدها في الواقع، للابتعاد عن ريع النفط، وتجنب مواصلة تسهيل الأصول السيادية لتفادي أزمة السيولة بعد اصطدامها بمعارضة شديدة من البرلمان للاقتراض من الخارج.

الكويت - تجد الحكومة الكويتية نفسها في ظل تفاقم الأزمة المالية مجبرة على استكمال إصلاحات اقتصادية موجهة، والتي طال تأجيلها، بعد أن ضاعفت أزمة فيروس كورونا وانهارت أسعار النفط، الضغوط المالية عليها.
ويواجه البلد الخليجي الغني بالنفط مخاطر سيولة على المدى القصير، وهو ما يعود إلى حد كبير لغيب تفويض برلماني للحكومة للاقتراض من الخارج.

ووضع صندوق النقد الدولي الاقتصاد الكويتي تحت المجهر، وحث الكويتيين على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتقليص "اعتماد سياسات الحكومة على الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط".
وقال جهاد أزور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي إن "الكويت لديها مستوى مرتفع من المصداق، لكنها بحاجة إلى تسريع الإصلاحات".

وفي دليل على مدى الصعوبات، خفضت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية الأربعاء الماضي، النظرة المستقبلية للكويت إلى سلبية من مستقرة. وقالت إنها تتوقع مخاطر على صعيد السيولة في الأجل القريب مرتبطة بصندوق خزانة الدولة.
وتزامن ذلك الإعلان مع تأكيد وزير المالية خليفة مساعد حمادة على أن المركز المالي للكويت "قوي ومتين" لكونه مدعوماً بالكامل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي يشهد نمواً مستمراً، لكنه حذر من قرب نفاد السيولة في خزينة الدولة.

ورغم تأكيد الكويت على أن لديها خططا للتحويل نحو ضبط الأوضاع المالية وتنويع مصادر إيراداتها، يرى أزور أنه يتعين على السلطات تسريع الإصلاحات بما يسمح لها "بالخض التدريجي لاعتماد المالية العامة على أسعار النفط والسماح لها بأن تكون أقل مسيطرة للتقلبات الدورية في سياساتها".
ولجأت دول الخليج للاقتراض بكثافة من أسواق الدين العالمية في السنوات الأخيرة لسد العجز الكبير في

آفاق استثمارية واعدة تنتظر الشركات المغربية في أسواق أفريقيا

منطقة التجارة القارية فرصة لترسيخ الأعمال

أكد خبراء أن نمو استثمارات الشركات المغربية في أفريقيا، في السنوات الماضية والذي مكنها من انتزاع موطن قدم لها في القارة، وخاصة في بلدان غرب أفريقيا، سيجعل أعمالها في المجالات المختلفة، التي تنشط فيها سترده بشكل أكبر مع اقتراب دخول منطقة التجارة الحرة القارية حيز العمل منتصف هذا العام.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

ورغم ذلك، رأى معزو الدراسة أن بعض الشركات بدأت بالفعل في تطوير مبادرات مبتكرة، والذي يعتبر عاملاً محفزاً لتطوير الشركات.
وتجمع منطقة التجارة القارية الأفريقية جغرافياً بين 49 عضواً في الاتحاد الأفريقي والبالغ عددهم 55 دولة وخلال الفترة الأخيرة، وقعت كل الدول الأفريقية على الاتفاقية الإطارية القارية، وصادقت عليها، باستثناء دولة إريتريا.

وقال عز الدين غفران، وهو أستاذ باحث وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسية بالرباط إن "منطقة التجارة الحرة القارية ستزيد من فرص الاستثمار على مستوى أفريقيا، وستحسن جاذبيتها".
وأشار غفران في لقاء نظمه مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، إلى أن الاستثمارات المغربية تتركز بشكل جيد في أفريقيا الغربية وتحولت الصدارة هناك، ومنطقة التجارة الحرة القارية سيستفيد منها المستثمرون المحليون في مجالات التجارة والخدمات.

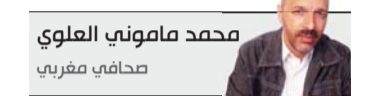
وسجل المؤشر أن غالبية الشركات المغربية تبني نفس النموذج الاقتصادي لتتميتها في أفريقيا، مشيراً إلى أن تلك الشركات الكبرى المتواجدة في القارة تواصل العمل وفقاً للنماذج الكلاسيكية المألوفة أو مقدمي الخدمات.
وتظهر الدراسة، التي تحلل استراتيجيات تطوير الشركات المغربية في أفريقيا، أن البعض من هذه الشركات تعمل على تطوير مبادرات جديدة، مقترحة تبني نماذج اقتصادية جديدة ومكتملة.

وتفكر 54 في المئة من الشركات المغربية العاملة في أفريقيا، التي شملتها دراسة بيرنج بويوت في تغيير نموذج عمل الشركات نحو نموذج مكمل أو هجين من أجل تحقيق المزيد من النمو.

وبخصوص المستقبل، يتضح أن تطور الشركات المغربية في أفريقيا يتجه نحو تطوير نماذج اقتصادية جديدة خلال العقد المقبل.

ويتفق غفران على أن المغرب لديه اقتصاد متنوع وناقص، وهو ما يؤكد الفائض الذي راكمه على مستوى المبادلات التجارية مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى كونه أصبح ينافس في بعض المجالات الصناعية، التي تحتكرها الدول المتقدمة.

في المقابل، لا تتوقع 46 في المئة من الشركات التي شملتها الدراسة تغيير نموذج نشاطها، إذ تطمح 36 في المئة منها، إلى تطوير نموذج جديد يكمل أنشطة أعمالها الأساسية، بينما تفكر 18 في المئة منها في تغيير نموذجها لتحقيق التنمية.



الرباط - حافظت الشركات المغربية على توجه تصاعدي في توسيع وتنويع أنشطتها الاستثمارية في أفريقيا، ضمن خارطة قطاعية تضمنت المصارف والاتصالات والأسمدة والعقارات والصناعة والتجارة والتوزيع والمجالات المرتبطة بقطاع المناجم والصناعات الاستراتيجية.
وزاد اهتمام الشركات بتوسيع استثمارات القطاع الخاص بعدما أطلقت دول القارة في يناير الماضي، منطقة تجارة حرة قارية بهدف إقامة كتلة اقتصادية حجمه 3.4 تريليون دولار، ليكون أكبر منطقة تجارية منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية.

منى القادري
الشركات المغربية
منكبة على إزالة كل الصعوبات للتوسع

ويرى مستثمرون أفرقة أن المغرب يعتبر من الدول التي تترجم حركة الاستثمارات في مجموعة كبيرة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
وأكدت منى القادري مديرة نادي أفريقيا والتنمية لمجموعة التجار وفا بنك، في لقاء نظمه مؤخرا في العاصمة الموريتانية نواكشوط حول فرص الاستثمار في قطاع المعادن والصناعات الاستراتيجية، أنه "لم يعد يخفى على أحد الاهتمام الكبير للشركات الأفريقية بالاستثمار في القارة، رغم بعض العوائق التي تواجهها أحيانا".
وقالت القادري إنه "مع اقتراب دخول المنطقة الحرة حيز العمل في يوليو المقبل، فإن الجميع منكب حالياً على إيجاد إجابات عملية عن كيفية إزاحة هذه الصعوبات لتعزيز فرص الاستثمار فيها".

وأظهر مؤشر التنمية الدولية الذي أنجزته شركة بيرنج بويوت للاستشارات، أن تطور الشركات المغربية في أفريقيا يتجه نحو إرساء نماذج اقتصادية جديدة خلال العقد المقبل.
وأوضح المؤشر الذي تم إنجازه بالشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي يحلل استراتيجيات تطوير الشركات المغربية في أفريقيا، أن بعض الشركات تعمل على تطوير مبادرات جديدة، مقترحة تبني نماذج اقتصادية جديدة ومكتملة.

وستعرف الوجهة الأفريقية للشركات المغربية زخماً جديداً، حيث بمجرد رفع الحواجز الجمركية، ستدخل سوقاً يضم قرابة 1.2 مليار شخص، ويبلغ الناتج الإجمالي لها نحو 2.5 تريليون دولار.
وأشارت دراسة بيرنج بويوت إلى أن المصارف المغربية يتعين عليها



دخول الأسواق الأفريقية وفق أسس مدرسة

بدء انفراج أزمة السيولة في المصارف الليبية

الأمريكية عبر السحب من البطاقات من خلال المعاملات المصرفية داخل البلاد لا يمكنهم الحصول على هذه الأموال كنفوذ سائلة إلا عبر معاملي السوق السوداء.

ويأخذ هؤلاء بيانات بطاقة العميل ويسحبون المال من أجهزة الصراف الآلي خارج البلاد ثم يسلمون الدولار للعميل في طرابلس أو بنغازي مخصوماً منها عمولة قد تصل إلى 15 في المئة.

وقال مصرفي طلب عدم نشر اسمه "لا توجد آلية واضحة حتى الآن لسبب عدم قدرة البنك المركزي على توفير الدولارات نقداً داخل ليبيا حتى لا يضطر المواطنون إلى استخدام السوق الموازية".

السوق الموازية للعملة بسبب قيود المركزي على صرف العملات الأجنبية وفتح خطابات الاعتماد، حتى باتت المصدر الوحيد لحصول الليبيين على العملات الأجنبية ومن ضمنهم الشركات والتجار.

المناطق أقدر على الحصول على النقد من غيرها، لكن صفوف الانتظار الطويلة خارج البنوك لسحب النقود تقلصت.

فوزي الشويش
السيولة متوفرة الآن
يوجد تدفق نقدي في السوق

وبينما قال سالم الهوني مدير التسويق لدى مصرف الوحدة إن البنك "رفع سقف السحب"، أشار عبد الوهاب نجم، الموظف بأحد بنوك بنغازي، "الآن نرى في المصارف التجارية أن سقف السحب ارتفع من 200 دينار إلى أربعة آلاف وخمسة آلاف دينار وإذا تم تقديم تقرير طبي أو غيره يمكن أن تأخذ 100 ألف دينار".
ومع أن الوضع بات أفضل في معظم أنحاء ليبيا، إلا أن مدى التحسن ليس متكافئاً، فبعض البنوك وبعض

والمناطق أقدر على الحصول على النقد من غيرها، لكن صفوف الانتظار الطويلة خارج البنوك لسحب النقود تقلصت.

والمناطق أقدر على الحصول على النقد من غيرها، لكن صفوف الانتظار الطويلة خارج البنوك لسحب النقود تقلصت.

والمناطق أقدر على الحصول على النقد من غيرها، لكن صفوف الانتظار الطويلة خارج البنوك لسحب النقود تقلصت.

والمناطق أقدر على الحصول على النقد من غيرها، لكن صفوف الانتظار الطويلة خارج البنوك لسحب النقود تقلصت.

والمناطق أقدر على الحصول على النقد من غيرها، لكن صفوف الانتظار الطويلة خارج البنوك لسحب النقود تقلصت.